Kufa Journal of Arts
March 2024. No. 59, P 243 – 262
Faculty of Arts, University of Kufa.

مجلة آداب الكوفة
العدد ٥٩، آذار ٢٠٢٤م، ص ٢٤٣ – ٢٦٢
كلية الآداب، جامعة الكوفة

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

الواقع الاقتصادي العراقي بعد غزو الكويت الى سقوط النظام ١٩٩٠ – ٢٠٠٣

المدرس المساعد رماح سعد مرهون
الكلية التربوية المفتوحة / فرع النجف الاشرف
ahmadsm1977@yahoo.com

الملخص:

البحث يسلط الضوء على حقبة تاريخية مهمة من حياة الشعب العراقي ، جاءت اثر غزو العراق للكويت وفرض عقوبات دولية نتيجة سلسلة من القرارات الدولية التي صدرت من قبل مجلس الامن الدولي ، امتدت منذ الغزو عام ١٩٩٠ حتى سقوط النظام العراقي السابق في عام ٢٠٠٣ ، عانى فيها العراق من أوضاع اقتصادية صعبة تمثلت بحصار اقتصادي دولي وعزلة سياسية ومنع من التعاملات التجارية مع كل دول العالم ، تمخض عن ذلك ظروف معيشية بالغة الصعوبة وأوضاع إنسانية مأسوية وشحة بالغذاء والمستلزمات الضرورية للحياة ، ناهيك عن الفقر والبطالة وتعطيل البنى التحتية والاعمار التي كانت مخربة ومهدمة في الغالب بسبب حرب الخليج الثانية من قبل قوات التحالف الدولي لإخراج العراق من الكويت ، الا ان هذا الوضع شهد مرحلة من تخفيف العقوبات نسبيا بعد تطبيق برنامج الغذاء مقابل الدواء والحاجات الأساسية من قبل الأمم المتحدة الذي استمر حتى سقوط النظام عام ٢٠٠٣ .

الكلمات المفتاحية: (العقوبات الاقتصادية على العراق، الحصار الاقتصادي، مذكرة النفط مقابل الغذاء والحاجات الأساسية).

The Iraqi economic reality after the invasion of Kuwait until the regim downfall 1990-2003

Assist lecturer Remmah Saad Marhoon
The Open Educational College / Al-Najaf Al-Ashraf Branch

Abstract:

The research sheds light on an important historical era in the life of the Iraqi people, which came after Iraq's invasion of Kuwait and the imposition of international sanctions as a result of a series of international resolutions issued by the UN Security Council, extending from the invasion in 1990 until the fall of the former Iraqi regime in 2003, during which Iraq suffered Difficult economic conditions represented by an international economic blockade, political isolation, and a ban on commercial dealings with all countries of the world, which resulted in extremely difficult living conditions, tragic humanitarian conditions, and a scarcity of food and the necessities for life, not to mention poverty, unemployment, and disruption of infrastructure and reconstruction, which were mostly ruined and destroyed due to The second Gulf War by the international coalition forces to expel Iraq from Kuwait.

Keywords: (Economic sanctions on Iraq, Economic blockade, Memorandum of oil for food and basic needs).

DOI: https://doi.org/10.36317/kja/2024/v1.i59.13238

Kufa Journal of Arts by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4. 0 International License.
مجلة آداب الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي.

المقدمة

أولا: أهمية البحث

أصدر مجلس الأمن قراره المرقم ٦٦١ في (٦ آب ١٩٩٠) القاضي بفرض عقوبات اقتصادية على العراق بعد عدة أيام معدودة من غزوه للكويت، وكان الهدف من هذا الحظر الاقتصادي هو التضييق عليه لإجباره على سحب قواته من الكويت، الا ان الأمور لم تصل إلى هذه فقد قادت الولايات المتحدة الامريكية تحالف دولي وأخرجت قوات التحالف القوات العراقية من الكويت بعد معارك طاحنة، وظلت العقوبات الاقتصادية نافذة بحق العراق بذريعة التأكد من خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل وضرورة امتثاله وتطبيقه لقرارات مجلس الأمن، وكان من اهم تلك العقوبات حظراً تجارياً كاملاً على العراق ومنعه من بيع او شراء المستلزمات الأساسية لإدامة الحياة اليومية لمواطنيه ، ولقد كان للعقوبات الدولية على العراق بالغ الاثر في تردي الأوضاع الاقتصادية للبلد على كل الأصعدة اجتماعيا واقتصاديا وتجاريا وسياسيا ، فلم يتعرض أي شعب بالعالم في العالم الحديث ما تعرض له الشعب العراقي من اهوال ومصائب ومحن خلال فترة العقوبات الدولية على العراق في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٣ .

ثانيا: منهجية البحث

ونظرا لأهمية تلك الفترة الزمنية واثارها الكبيرة على العراق تولدت لدينا الفكرة لبحث الموضوع بأسلوب علمي أكاديمي، يعتمد على المنهج التاريخي كأسلوب ومنهجية للبحث، وسوف نركز في البحث على الأوضاع الاقتصادية دون التطرق الى الاثار الأخرى الاجتماعية او السياسية خلال فترة البحث، بالاعتماد على المصادر العلمية التاريخية ذات الصلة المباشرة بالموضوع، مع الاعتماد على بعض الدراسات ذات الاختصاصات الاقتصادية والقانونية كلما وجدنا الى ذلك ضرورة بحثية.

ثالثا: الأسئلة البحثية

البحث يحاول الإجابة على عدة أسئلة بحثية يتمثل السؤال المركزي بما هو الواقع الاقتصادي للعراق في الفترة فرض العقوبات الدولية ١٩٩٠ بعد غزو العراق حتى عام ٢٠٠٣؟ ويتفرع عن هذا السؤال المركزي مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي تتمثل بما هي الأوضاع الاقتصادية في العراق بعد فرض العقوبات الدولية عليه أثر غزو الكويت١٩٩٠؟ هل اثرت تلك العقوبات على الأوضاع الإنسانية والمعيشية للبلد؟ هل كانت العقوبات تهدف لتقويض سطوة وقوة النظام السابق وتجبره على الانسحاب من الكويت؟ وهل حققت تلك الأهداف؟ ما السبب الذي أبقى العقوبات مستمرة رغم اخراج العراق من الكويت؟ ما دور ملف أسلحة الدمار الشامل في استمرار العقوبات؟ هل سعى العراق الى تنفيذ القرارات الدولية من شدة العقوبات؟ ام عمل على التحايل وعدم التنفيذ؟ هل كان للعقوبات اثارها السلبية على الشعب العراقي ام على النظام السابق؟ ما الذي دفع الأمم المتحدة والعراق للتوجه نحو ابرام مذكرة تفاهم لتزويد العراق بالغذاء والدواء والحاجات الأساسية مقابل بيع النفط العراقي عبر الأمم المتحدة؟ هل حقق البرنامج

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

أهدافه في التخفيف من شدة الأوضاع الإنسانية المأساوية على السعب العراقي؟ هذه الأسئلة وغيرها هي الأسئلة التي سيسعى البحث الى الإجابة عنها للوصول الى حل الإشكالية البحثية المتعلقة بعنوان البحث.

رابعا: فرضية البحث

الفرضية التي انطلق من خلالها البحث هي ان الوضع الاقتصادي الذي مر به العراق كان متأثرا بالأوضاع السياسية بشكل كبير، كون الغزو العراقي للكويت هو الذي أدى الى التدهور الكبير في الأوضاع الاقتصادية نتيجة العقوبات الدولية التي فرضت على العراق نتيجة الغزو

خامسا: الدراسات السابقة

لم نجد حسب اطلاعنا وبحثنا دراسات سابقة تناولت موضوع الواقع الاقتصادي للعراق للفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٣ بشكل مستقل بل كانت الدراسات في الاغلب الاعم عامة وتتضمن مفردات ومواضيع كان موضوع بحثنا جزء منها وهي:

١. صالح. صالح خلف. (٢٠١٠). أثر الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية – الامريكية (١٩٨٨-٢٠٠٨)، [رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية]. وهذه دراسة في حدود ٢٠٠ صفحة بحثت الاثر الذي ترتب على الاجتياح العراقي للكويت مع التطرق الى الأوضاع الاقتصادية في ثنايا الرسالة.
٢. ذويبي، دراجي. (٢٠١٧). حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١م (تداعياتها واثارها)، [رسالة ماجستير منشورة]. هذه الدراسة جاءت بحدود ٣٦٠ صفحة عالجت حرب الخليج الثانية وكان هناك موضوع مهما فيها عن الاثار والتداعيات الاقتصادية التي حدثت للعراق نتيجة الحرب.

سادسا: محاور البحث

ان الأوضاع الاقتصادية التي عاشها العراق للفترة محل البحث يمكن ان تقسيمها على مرحلتين أساسيتين المرحلة الأولى تمتد منذ فرض العقوبات الدولية على العراق من قبل مجلس الامن في اب ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٥ عندما بدأت الخطوات الأولى لتطبيق ما سمي ببرنامج النفط مقابل الغذاء والحاجات الاساسية، وفي هذه المرحلة كانت الأوضاع الاقتصادية تزاد سوء يوم بعد يوم ، اما المرحلة الثانية تمتد منذ ١٩٩٥ عندما تم البدا بالتفاوض على تطبيق مذكرة التفاهم ببرنامج النفط مقابل الغذاء والدواء والحاجات الاساسية حتى عام ٢٠٠٣ والتي انتهت بسقوط النظام . وعلى هذا الأساس تم تقسيم البحث الى محورين تناولنا في المحور الأول الأوضاع الاقتصادية في العراق (١٩٩٠-١٩٩٥) بينما جاء المحور الثاني لبحث موضوع برنامج النفط مقابل الغذاء (١٩٩٥-٢٠٠٣).

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

سادسا: نطاق البحث

البحث يتناول فترة زمنية محددة تبدأ من العام ١٩٩٠ لغاية عام ٢٠٠٣.

المحور الأول: الاوضاع الاقتصادية في العراق (١٩٩٠-١٩٩٥)

انتهت حرب الخليج الاولى التي دامت لثمان سنوات(١٩٨٠/ ١٩٨٨) وجد الشعب العراقي انفسهم امام حالة غريبة, حيث شعر الناس لتوهم بكارثة الحرب الحقيقية وتأثيرها على الحياة اليومية للإنسان العراقي, وحجم الاحساس بالظلم والاضطهاد من جانب السلطة, كما احسوا بضغط البطالة والحرمان, والتراجع الشديد في الخدمات وتعطيل المنشآت الصناعية, والانتاج الزراعي, ودخلوا في طور جديد من التفكير بما اصيبوا به خلال الفترة المنصرمة والعواقب الوخيمة التي تحملها كل فرد عراقي, فبدأ الشعب العراقي يحلمون بحياة افضل بعد ان توقفت الحرب, وان يبدئ الاقتصاد الوطني بالانتعاش من خلال موارد النفط المالية واعادة بناء ما خربته الحرب الطويلة في القطاع الصناعي والخدمات والبنى التحتية والزراعية والصناعات الحرفية, بعد ان بدأ النفط يتدفق وبنساب بسرعة عبر موانئ التصدير او خطوط نقل عبر الانابيب الى بقاع العالم المختلفة[١] .

انتهجت الحكومة العراقية سياسة جديدة لتحقيق اهداف توسعية، فكان اجتياح الكويت عام ١٩٩٠ ، وما نشأ عنه من حرب دموية من طرف واحد، ودمار الاقتصاد العراقي ليس بسبب الحرب فحسب، بل بسبب الحصار الاقتصادي الدولي، الذي قرر مجلس الامن الدولي فرضه بعد الاجتياح للكويت، وبعد رفض العراق تنفيذ قرار سحب قواته العسكرية من الكويت.

فماذا حل بالاقتصاد العراقي، وما هي العواقب الوخيمة التي تسببت بها تلك السياسات الاقتصادية والاجتماعية للفرد العراقي والمجتمع خلال الفترة الواقعة من بدء الاجتياح واصدار القرارات في العام ١٩٩٠ وبين سقوط النظام في العام ٢٠٠٣.

ومما تجدر الإشارة اليه في الوقت الذي اخذ فيه تأثير الاتحاد السوفيتي وكتلته الشرقية تتلاشى , بعد ان كان يقف نداً لمخططات الولايات المتحدة في المحافل الدولية والاقليمية, طوال اربع قرون, اصبحت الولايات المتحدة الامريكية القطب الاوحد في العالم اجمع[٢], الامر الذي وفر لها هيمنتها الاقتصادية والرأسمالية الفعالة, فاستعملت سيطرتها على المنطقة الدولية وفي مقدمتها مجلس الامن الدولي, وسخرتها لتنفيذ مخططاتها الاستراتيجية ومصالحها في منطقة الشرق الاوسط بصورة عامة والخليج العربي بصورة خاصة[٣], وبعد اجتياح الكويت في ٢ اب ١٩٩٠ من قبل القوات العراقية, سعت الى دفع الدول الاعضاء بالترهيب والترغيب الى اصدار عدد من القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الامن لتوجيه الضربة القاضية لإضعاف العراق وتدمير اقتصاده وبنيته التحتية وتصفية (اضعاف) قواته العسكرية, بعد ان كان ركناً اساسياً في المنظومة الامنية في الخليج العربي, الذي طالما سعت الولايات المتحدة الهيمنة عليه لاعتبارات اقتصادية وجيوستراتيجية معروفة[٤], خصوصاً بعد معرفة نوايا رئيس النظام السابق من وجهة

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

نظر الولايات المتحدة بانه يسعى لتحقيق الهيمنة على الخليج العربي بدلاً من الهيمنة الامريكية[٥].

هكذا سارعت الولايات المتحدة الامريكية الى دعوة مجلس الامن الدولي الى اجتماع في (٥ آب ١٩٩٠) ليوفر لها الغطاء (القانوني) الذي تحتاجه لتوجيه الضربة القاضية للعراق[٦], وقد تمكنت من اصدار القرارات الصارمة دون ان تلقى أي معارضة تذكر من سائر الاعضاء في مجلس الامن، وكان اقصى ما استطاعت الدول التي ترتبط بعلاقات مع النظام العراقي من مجلس الامن هو الامتناع عن التصويت والغياب عن الحضور في الجلسة[٧].

وفي المدة التي حدث فيها الاجتياح حتى قيام حرب الحلفاء على العراق أي في (٢ آب ١٩٩٠ الى ١٧ كانون الثاني ١٩٩١), اصدر مجلس الامن ١٢ قراراً, الى جانب وقوف المنظمة الدولية بكاملها ضد هذا الحدث بهدف اعطاء الصيغة القانونية الدولية لدولة الكويت[٨] ، ومن ابرز تلك القرارات, قرار رقم (٦٦١) الصادر في (٦ آب ١٩٩٠) الذي يتضمن فرض عقوبات اقتصادية ومالية تنفيذاً للبند السابع من ميثاق الامم المتحدة الذي يسمح باستخدام القوة ضد العراق باعتباره يشكل تهديداً للأمن الدولي, ويمنع استيراد أي من السلع والمنتجات التي يكون مصدرها العراق بعد تاريخ هذا القرار, واي انشطة يقوم بها رعاياها او تتم في اقاليمها.

جدير بالذكر ان كل تلك الانشطة من شأنها تعزيز التصدير او الشحن العابر لأي سلعة او منتجات من العراق او الكويت او أي تعاملات تقوم بها رعاياها, وكذلك أي تحويل للأموال الى العراق, والكويت لأغراض القيام بالأنشطة او التعاملات, ومنع أي تعاملات بما في ذلك بيع الاسلحة او المعدات العسكرية, ولا تشمل الامدادات المخصصة بالتحديد للأغراض الطبية والمواد الغذائية المقدمة في ظروف انسانية, كما قرر ان تمنع جميع الدول عن توفير أي الاموال او أي مواد مالية او اقتصادية اخرى لحكومة العراق او لأي مشاريع تجارية لحكومة العراق والكويت, كما يطلب من جميع الدول بما في ذلك الدول غير الاعضاء في الامم المتحدة ان تعمل بدقة وفقاً لأحكام هذا القرار[٩].

لذلك ان الحصار الاقتصادي قاد الى تقليص الاستيراد بنسبة (٩٠٪) والصادرات بنسبة (٩٧٪)، الامر الذي سبب تمزيق الاقتصاد العراقي وإشاعة الفقر والعوز لدى السكان كما قدرت الحكومة العراقية الخسائر الناجمة عن المقاطعة خلال الأشهر الستة الأولى قبل بدء العمليات العسكرية في شهر كانون الثاني عام ١٩٩١ بما مقداره (١٧) مليار دولار، شملت (١٠) مليارات دولار خسائر تصدير البترول (٥,١) مليار دولار خسائر توقف الانتاج المحلي (١) مليار دولار زيادة كلفة الانتاج، (٠,٧) مليار دولار خسائر تأخيرات مشاريع التنمية، اضافة الى (١,٣) مليار دولار خسائر أخرى . فهذه الخسائر أو العوز عند استعادة الأحداث التالية والتأمل بها تعد غير مهمة أو خطرة إذا ما قورنت بالدمار الذي لحق العراق جراء العمليات العسكرية عام ١٩٩١. [١٠]

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

كنتيجة للانسجام بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا والصين في اطار ما يسمى بالمجتمع الدولي واعضاء الامم المتحدة في هذه الازمة, وبسبب توحد هذه المصالح بين هذه الدول, فقد استغلت هذه الدول الصفة الشرعية على تصرفاتها الخاصة بهذه الازمة واعطت لنفسها الصفة القانونية والسياسية لعملياتها تحت مبرر ادانة الاجتياح للكويت[١١], وذلك من خلال الاستناد الى قرارات مجلس الامن الذي الزم جميع الدول, الامتناع الكامل عن توفير أي مشاريع صناعية او تجارية او أي اموال, او مواد مالية او اقتصادية اخرى للعراق وحكومتها.

بالتالي ان هذه العقوبات التي فرصت على العراق بعد ستة ايام فقط من الاجتياح حظرت عليه الاستيراد والتصدير لأي سلع ومنتجات غير تلك المتعلقة بإدامه الحياة كالغذاء والدواء, فقد كان العراق يعتمد اعتماداً كليا على الاستيراد لسد حاجاته من الغذاء والدواء والآلات المكائن وقطع الغيار والمواد الاولية وغيرها, والعقوبات باتت تمنعه من الحصول عليها, الا قليل من المواد المستوردة التي كانت تصل اليه اما عن طريق التهريب او بترخيص من الامم المتحدة, وما استثنت هذه القرارات المواد الطبية والغذائية لأغراض انسانية ، اضف الى ذلك ان العراق بقي محظور عليه قانوناً تصدير نفطه وتوقف المنشآت الصناعية عن الانتاج, وخروج مساحات واسعة من الاراضي الزراعية الصالحة للزراعة من دائرة الانتاج الزراعي وتراجع الانتاج النباتي والحيواني, وحصل تراجع في الاعمار والبناء والنقل والمواصلات, اضافة الى ما اصاب البنى التحتية العراقية من تخريب وتهديم اثناء الحرب[١٢]

بالتالي ولمحاولة تقييد قدرات العراق الاقتصادية والعسكرية والنفطية تم التوسع في قرض العقوبات الدولية على العراق وتشديدها من خلال فرض القرارين (٦٦٥ و٦٧٠) اللذان صدرا في ٢٥ اب ١٩٩٠, حيث تم فرض حصار تجاري على العراق، وكان الغرض منه هو اضعاف العراق اقتصادياً واجباره على سحب قواته العسكرية من الكويت [١٣].

وفي المقابل لم يلتزم العراق بهذه القرارات، وقد ادى هذا الى نشوب حرب الخليج الثانية[١٤], التي عانى ولا يزال الشعب العراقي من عواقبها الى الان، فقد كانت العقوبات الدولية عبارة عن عقاب جماعي طال الشعب العراقي كله تحت طائلة هذه القرارات، وتحول نظام العقوبات الى حصار شامل امتد اثنتي عشر عاماً تم فيها انتهاك كل القوانين والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان. واصبح السلاح الاكبر لتدمير العراق تحت اطار نزع اسلحة الدمار الشامل، الذي من اجله تأسست لجنة خاصة للأمم المتحدة سميت لجنة (اونسكوم) في ١٨ نيسان ١٩٩١ وبمساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهي لجنة أنشئت لنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية بقرار من مجلس الأمن الذي أوقف إطلاق النار في الخليج المرقم ٦٨٧ في أعقاب الحرب في ٣ نيسان عام ١٩٩١، وقد كلفت اللجنة بتنفيذ المواد غير النووية من القرار ، وتختص هذه المواد بإزالة أسلحة العراق للتدمير الشامل والصواريخ البالستية بمدى أكثر من ١٥٠ كيلومترا ومعها العناصر المتصلة بها ومنشآت إنتاجها تحت إشراف دولي قامت اللجنة حتى كانون الأول ١٩٩٨ بأكثر من ٢٥٠ مهمة تفتيش، وإن التفتيش كان نشيطا وصارما ،

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

حيث عملت على البحث عن الاسلحة العراقية وتدميرها، على الرغم من ان اللجنة المذكورة لم تستطع الوصول والتحقق من وجود أسلحة الدمار الشامل وظلت هذه اللجنة تعمل وفقا لهذا القرار حتى ديسمبر/ كانون الأول عام ١٩٩٨ انسحبت بعدها بقرار من رئيسها وحتى ذلك الوقت الى الفترة المدة التي سبقت احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وحتى بعد الاحتلال استمر البحث عن تلك الأسلحة من قبل قوات التحالف الدولي الا انها لم تجد أي شيء يذكر(١٥).

وبناءً على ذلك تدهور الناتج المحلي الاجمالي بسبب توقف تصدير النفط الخام, وتوقف نسبة عالية جداً من المنشآت الصناعية ، وشحة المياه وعدم توافر الاراضي الصالحة للزراعة وضعف واضح في الخطة الزراعية ،وتناقص اعداد الثروة الحيوانية والانتاج الحيواني وخسارة المزيد من الغابات ، اضافة الى التراجع في حقول البناء والاعمار والصحة والتعليم وبقية الخدمات الاجتماعية, كما تراجعت حصة الفرد الواحد من الدخل القومي وبنفس مستويات الناتج المحلي الاجمالي, كما تراجعت مدخولات الاسر الشهرية الى حد وصل دخل الفرد العراقي الشهري لا يتجاوز ٥ دولارات , كما اجبرت الكثير من العائلات العراقية الى بيع مدخراتها العينية وحاجياتهم الخاصة وحتى دورهم السكنية ومقتنيات اسرية عائلية شخصية, وهذه الظاهرة شملت جميع المدن العراقية, ومما يعمق من ازمة السكان اتساع ظاهرة البطالة حتى بلغت عام ١٩٩٦ الى ٥٥٪ من اجمالي القوى القادرة على العمل في العراق(١٦).

وفي غضون ذلك مارست التقلبات الحادة في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار دوراً كبيراً في زيادة حالة الركود والتشاؤم بين الناس وتقليص قدراتهم الشرائية, كما اصيبت البلاد بالتضخم الحاد وفي اعلى مستوياته, بسبب شحة المواد الغذائية من جهة والدور الذي مارسته الدولة في اصدار كميات كبيرة من العملة المطبوعة محليا دون غطاء من الذهب او العملة الأجنبية ، لتحقيق السيولة النقدية في الاقتصاد العراقي, حيث سعت لتأمين حصولها على العملة الصعبة لأغراض الاستيراد او الصرف على اغراضها, اضافة الى التأثير على القدرة الشرائية للغالبية العظمى من السكان من جهة اخرى(١٧).

وتبعا لذلك كانت الخسائر الاقتصادية الاكثر وضوحاً وربما القابلة للقياس في خسائر الايرادات النفطية التي بلغت حسب تقديرات الحكومة العراقية بما يعادل (٢٢) مليار دولار سنوياً. وفي عام (١٩٨٩) بلغ الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (أسعار عام ١٩٨٠) بما يعادل (٥٤) مليار دولار، مما يعني إن العراق قد خسر تقريباً (٤٠٪) من ناتجه المحلي الاجمالي في هذا القطاع نتيجة العقوبات الاقتصادية. فمثل هذا الحجم الضخم من الايرادات النفطية يولد الاثر التدميري على الاستهلاك الخاص. اضافة الى الاثار المؤلمة التي ولدتها المقاطعة على الاستيرادات، ففي اقتصاد مفتوح -كالاقتصاد العراقي -تؤثر المقاطعة ليس فقط على المتاح من السلع الاستهلاكية من المواد الغذائية لغاية السلع الكمالية، بل تؤدي أيضاً إلى تقليص المتوفر من المدخلات والسلع الرأسمالية الضرورية لتشغيل جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. فمثل هذا النقص يؤدي ليس فقط الى تراجع الانتاج، بل يحفز التضخم أيضاً، ونظراً لإعتماد الاقتصاد العراقي كلياً على القطاع الاجنبي، وبما إن البلد ليس بوضع يؤهله اقتلاع نفسه

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

من الطوق الذي احكمه بنفسه، يكون من المنطق الاستنتاج بأنه سيستمر يعاني من الركود والتراجع مع بقاء العقوبات الاقتصادية[١٨].

وفي المقابل طبقت الحكومة العراقية نظام التموين الحكومي بالبطاقات الذي كان يخفف نسبياً من حجم الغلاء الفاحش على الفقراء من الشعب العراقي حيث سعت الحكومة من خلال هذا النظام الى تقنين الاستهلاك الشعبي للسلع المتوفرة وتامين وجود الحد الادنى الممكن والمدعم من الدولة، بالإضافة الى توفير السلع الاساسية بأسعار مناسبة نسبياً مع المدخولات الشهرية للناس[١٩].

قد عانى العراقيون الأمرّين من هذه العقوبات التي حرمتهم من الغذاء والدواء، فضلاً عن كل وسائل التقدم والتكنولوجيا التي وصل إليها العالم في حقبة التسعينات من القرن الماضي، مما أدى إلى وفاة مليون ونصف مليون طفل نتيجة الجوع ونقص الدواء الحاد وافتقادهم إلى ابسط وسائل الحياة. قال وزير التجارة العراقي السابق محمد مهدي صالح في كتابه (درء المجاعة عن العراق) المنشور سنة (٢٠٢٢) «بيّن البحثُ وعبر تاريخ الأمم المتحدة ولغاية الآن أصدرَ مجلس الأمن قرارات بفرض حصار شامل لإجبارها على تنفيذ الأهداف الواردة في تلك القرارات واستثنى في تلك القرارات الغذاءَ والدواءَ والحاجاتِ الأساسيةَ الأخرى ومصادر تمويلها عدا حالة العراق الوحيدة والأولى والأخيرة لحد الآن التي شمل مجلسُ الأمنِ فيها الغذاءَ والدواءَ والحاجاتِ الأساسيةَ[٢٠].

وفي عام (١٩٩٧) اتخذ النظام قرار بزيادة الحصة التموينية للفرد الواحد وفي اعقاب البدء في تنفيذ القرار مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) , الا ان الاوضاع المعاشية والتغذية والمواد الاستهلاكية فأنها لم تكن كافية الا لأيام معدودة من الشهر, لقد كانت هذه الاوضاع الصعبة واحدة من ابرز اسباب الهجرة الواسعة للعراقيين الى خارج البلاد[٢١].

المحور الثاني: برنامج النفط مقابل الغذاء (١٩٩٥) -(٢٠٠٣)

بعد انتهاء حرب الخليج الثانية والعمليات العسكرية على العراق في (٢٨شباط ١٩٩١) اوفد الامين العام للامم المتحدة بعثة الى العراق برئاسة وكيله لدراسة الوضع الانساني في العراق وتمت الزيارة في (١٠ الى ١٧ /اذار/ ١٩٩١)وتقدمت البعثة المذكورة بتاريخ(/اذار/١٩٩١)بتقرير الى الامين العام الذي رفعه الى مجلس الامن وجاء فيه ((كان العراق مجتمعاً حضرياً, الا انه بعد الاحداث اعيد الى ما قبل الثورة الصناعية, وسيظل كذلك فترة من الزمن, وان الشعب العراقي يواجه كارثة محدقة يمكن ان تشمل الاوبئة والامراض والتخلف اذا ما لم يتم تلبية الاحتياجات اللازمة له)) [٢٢].

كما زار العراق في الفترة نفسها وفد من اللجنة الدولية للصليب الاحمر واطلع على الاوضاع التي كانت كارثية، وتقدم الى مجلس الامن الدولي بتقرير بتاريخ (١٩/اذار/١٩٩١)، وبعدها اعلن ان الحصار على العراق مخالف للقانون الدولي لأنه يمنع الغذاء والدواء عن

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

الشعب العراقي، وبعد ذلك عمل مجلس الامن الدولي على التخفيف من حدة القرار (٦٦١) القاضي بالعقوبات والحظر الاقتصادي[٢٣].

وبعدها أصدر مجلس الامن الدولي قرار (٦٨٧) في (٣ نيسان ١٩٩١) حيث بدل من اهداف القرارات المفروضة على العراق، الا انه بقي الحال نفسه، لا بل ازداد سوءً وتفاقمت الاوضاع الانسانية نتيجة عدم وجود موارد لدى العراق لاستيراد المواد الإنسانية الضرورية وبتاريخ (١٨ نيسان ١٩٩١) وقعت في بغداد بين العراق والامم المتحدة مذكرة تفاهم بشأن المساعدة الانسانية وتضمنت ٢٠ فقرة بهدف تقديم المساعدة الانسانية الى السكان العراقيين المدنيين[٢٤].

وبعد ذلك اصدر مجلس الامن القرار (٧٠٦) في (١١ آب ١٩٩١ ا) لذي يشير الى الاقتراح الذي اقترحته البعثة المشتركة للوكالات بأن يبيع العراق نفطاً لتمويل شراء المواد الغذائية والادوية والمواد والامدادات لتلبية الحاجات الانسانية، كما صدر القرار (٧١٢) في(١٩ ايلول ١٩٩١)الذي وافق على التوصيات الواردة من الامين العام وقرر ان يتمتع النفط الخاضع للقرار (٧٠٦) ١٩٩١ بالحصانة من الاجراءات القانونية والا يكون خاضعا لأي شكل من اشكال الحجز، وان تكفل الدول عدم تحول حصيلة البيع عن الاغراض المتخذة في القرار (٧٠٦) [٢٥].

وفي اثناء ذلك لم تغمض عين المجتمع الولي عن ما اصاب الشعب العراقي من تدهور اقتصادي, الا انه استمرت الاوضاع الانسانية بالتدهور بسبب عدم الاتفاق بين الامم المتحدة والعراق على تطبيق القرارين (٧٠٦ و ٧١٢) ولان تطبيق هذين القرارين يعد من وجهة نظر الحكومة العراقية يمسان سيادة العراق وحقه في السيطرة على موارده الطبيعية, والاهم من ذلك كان يقوم بشراء المواد الغذائية بموجب عقود مع الجهات المزودة للمواد الغذائية بأخذ القيمة من اموال العراق المجمدة لدى المصارف الامريكية والدول الغربية الاخرى, رغبة من مجلس الامن في الضغط على العراق بسد منفذ الاموال المجمدة وتغطية نفقات الامم المتحدة, حيث ان البرنامج الانساني الذي نفذ من قبل الامم المتحدة لعام(١٩٩٥) ومن الفترة من اول نيسان(١٩٩٤) الى نهاية(اذار ١٩٩٥) قد مول بنسبة (٥٦,٢) من المئة من اموال العراق المجمدة, أي من قيمة النفط العراقي[٢٦].

والاهم من هذا كله من الاشارة الى ان برنامج النفط مقابل الغذاء الذي عرف بانه اغاثة انسانية، وبأن الامم المتحدة تتولى اغاثة العراق من موازنتها، الا انه في واقع الامر يتم بتمويلها من ثروة العراق النفطية، بالإضافة الى تسديد نفقات الفرق الادارية والتشغيلية العاملة لدى الامم المتحدة داخل العراق من الثروات العراقية، حيث اصبحت ثروة العراق النفطية مصدر من مصادر تمويل عمليات الامم المتحدة.

حيث اصدر مجلس الامن الدولي القرار (٩٨٦) الذي صدر في(١٩٩٥/٤/١٤)وقد اكد فيه انه ليس في هذا القرار ما ينبغي ان يفسر على انه تعدياً على سيادة العراق وسلامته الاقليمية, وان يأذن للدول باستيراد النفط العراقي, بما يكفي لتوفير عائد لا يتجاوز المليار دولار كل تسعين

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

يوماً, واكد على حساب الضمان للوفاء بالاحتياجات الانسانية للشعب العراقي, وتمويل المواد الضرورية من الدواء والمواد الغذائية الاساسية الى العراق, كما دعا القرار الى اقتطاع (٣٠٪) من مجموع مبيعات النفط لتمويل تعويضات الحرب واقتطاع حوالي (٤٪) من الايرادات النفطية العراقية من اجل تسديد نفقات عمل وكالات الامم المتحدة العاملة في العراق, ومن ضمنها وحدات التفتيش عن الاسلحة, وفرق برنامج النفط مقابل الغذاء ولدفع اجور استخدام الانابيب النفط التركية لصادرات النفط العراقي, ويفرد القرار(١٣٪) من النسبة المتبقية البالغة (٦٦٪) الى الاكراد في المناطق الشمالية الخارجة عن سيطرة الحكومة العراقية ، اما النسبة المتبقية البالغة (٥٣٪) فتقوم الحكومة العراقية بتوزيعها على باقي المحافظات العراقية الاخرى[٢٧].

وبسبب التحفظات التي ابداها العراق على القرارات الدولية كونها تمس السيادة حسب ادعائه في ذلك الوقت لم ينفذ القرار (٩٨٦) لسنة (١٩٩٥) الا بعد مضي تسعة اشهر على صدوره, وبعد حدوث عدة اتصالات ومباحثات ومفاوضات وافقت الحكومة العراقية على تطبيقه وقد تم توقيع مذكرة التفاهم بين العراق والامم المتحدة في (٢٠ ايار ١٩٩٦) وبدأت الاعمال التنفيذية لهذه المذكرة من قبل الطرفين, واعد العراق خطة لتوزيع الاحتياجات الأساسية وفق الية تستند الى البطاقة التموينية التي ابتدعت العمل بها بعد فرض الحصار , وقدمتها للأمم المتحدة, الا انه بدا التنفيذ الفعلي لمذكرة التفاهم في(١٩٩٦/١٢/١٠) بعد ان بدأ الضخ النفطي عبر الاراضي التركية, الا ان واردات الامم المتحدة لم تصل الى العراق حتى عام ١٩٩٧ نيسان ١٩٩٧ بسبب الفوضى والروتين والتأخير في إجراءات الشحن وتحويل الأموال وامور لوجستية اخرى[٢٨].

لم يكن عام ١٩٩٦ افضل حالاً من الاعوام السابقة التي سبقت تطبيق مذكرة التفاهم بل اسوء بكثير, حيث زادت وتفاقمت الأوضاع الاقتصادية , حيث اجبرت الكثير من العائلات العراقية بيع ما لديها من املاك ودور سكناها وكل ما تملكه من حاجيات ومقتنيات, بالرغم من ان مبيعات الحكومة العراقية من النفط من (١٠ كانون الاول ١٩٩٦) الى ٢٠٠٢ بلغ (٥٥,٤) مليار دولار وتحت اشراف الامم المتحدة, وقد يبدو هذا الرقم ضخماً, الا ان البضائع التي وصلت الى العراق كانت زهيدة القيمة حيث ان (٣٣٪) يقطع لتعويضات الحرب واعمال الامم المتحدة وبنود اخرى[٢٩].

وفي عام ١٩٩٧ حاول النظام العراقي التخفيف عن الشعب العراقي من خلال زيادة الحصة التموينية في اعقاب البدء بتنفيذ القرار ٩٨٦ كانون الاول ١٩٩٦, الا ان الاوضاع المعاشية للسكان والتغذية الفعلية وللمواد الاستهلاكية الاخرى التي كانت توزع على السكان تقلصت ، مما اجبر افراد الشعب العراقي على دفع مبالغ طائلة لشراء السلع الضرورية من السوق السوداء, والتي كانت الاسعار فيه متقلبة وخاضعة الى حد كبير لتقلبات التضخم والعلاقة المتأرجحة وفق الاوضاع السياسية بين الامم المتحدة والعراق وقد ادت هذه الحالة المعاشية الى هجرة العديد من السكان خارج العراق[٣٠].

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

كما حاول النظام العراقي بيع المزيد من نفطه بشكل غير مباشر من جهة ومنح الكثير من الشخصيات والقوى والاحزاب في بلدان غربية واجنبية عبر ما سمي في وقته بفضيحة كوبونات النفط كرشوة من اجل تأييد سياسته ومواقفه في داخل العراق من جهة ثانية, كما ان الحكومة العراقية سعت الى تهريب نفطها وبيعه مباشرةً, كون النظام العراقي عجز عن ممارسة الضغط على مجلس الامن الدولي لرفع الحصار عنه العراق[٣١] .

ومن جانب اخر ظهرت بوادر تحسن جديد في الموقف الدولي لمحاولة تخفيف الحصار على الشعب العراقي عام ١٩٩٧ عندما اقترح الامين العام للأمم المتحدة (كوفي عنان), مضاعفة قيمة برنامج النفط مقابل الغذاء من مليارى دولار الى ٤ مليار دولار, وتدفع هذه الاموال للعراق كل ستة اشهر, كما تؤجل عملية دفع التعويضات للدول المتضررة من الحرب الخليج حتى يتمكن العراق من مواجهة الازمة الانسانية الاقتصادية[٣٢].

ومما تجدر الاشارة اليه ان برنامج النفط مقابل الغذاء كان مركز صراع مستمر بين النظام العراقي, والولايات المتحدة الامريكية داخل اروقة مجلس الامن والامم المتحدة ووسائل الاعلام الدولية , اذ كان النظام السابق يحاول رمي ثقل المصائب على الولايات المتحدة, ومجلس الامن الدولي وانهما السبب الرئيس في الحصار الاقتصادي وفرضه على العراق, وفي المقابل الولايات المتحدة كانت تتذرع بعدم التزام العراق بقرارات مجلس الامن الدولي بشأن تدمير اسلحة الدمار الشامل المحظور استمرار وجودها بالعراق, كما ان كانت تعمد على التبرير والتقليل من شدة العبء والمحنة التي عانى منها الشعب العراقي ، كما ان مجلس الامن الدولي لم يستطيع ان يخفف من الإجراءات الروتينية والمعقدة في عمل لجان المراقبات على طلبات العراق السلعية التي كانت تصدم بالفيتو الامريكي البريطاني على نحو خاص, وهكذا عاني الشعب العراقي الامرين من جراء تعند الولايات المتحدة من جهة والنظام العراقي من جهة اخرى[٣٣].

ومما زاد الوضع سواءً ان قوات التحالف عند حربها على العراق، قامت بتدمير البنى التحتية، حيث دمرت محطات الماء والطاقة الكهربائية وجميع المنشأة الصناعية والخدمية، وبسبب الحصار منع العراق من شراء قطع الغيار لإصلاح البنى التحتية من منشأة الضخ والتوزيع حيث كانت من شروط برنامج النفط مقابل الغذاء، ان تقدم حكومة العراق لائحة مشتريات لمجلس الامن، وعلى الاعضاء مراجعة اللائحة وتعديلها، وكانت غالباً ما ترفض اللائحة من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا بحجة تكرار البضائع[٣٤].

وفي عام ١٩٩٩ وتحت ضغط النظام العراقي، وتفاقم حالة التردي في المستوى المعيشي، وافق مجلس الامن الدولي على تغيير سقف صادرات النفط الخام السنوية لتصل الى (٥,٥) مليار دولار امريكي بدلاً من (٤) مليار دولار امريكي، وقد اقترن هذا بارتفاع ملموس في سعر البرميل الواحد للنفط الخام في السوق الدولية، الا ان الوضع المعاشي بقي على حاله واستمرت مشكلة عدم وصول الاغذية والادوية بسبب القيود الامريكية وعدم الموافقة على الطلبات العراقية[٣٥].

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

وفي (٤/ايار/٢٠٠٢) اصدر مجلس الامن الدولي قراراً بإيعاز من الادارة الامريكية تضمن ما يسمى بالعقوبات الذكية بحجة انها ستخفف الحصار على الشعب العراقي وسوف تركز العقوبات على النظام العراقي , وتشدد الرقابة على برنامج السلع العراقية, عبر فسح المجال لاستيراد البضائع التي تسهم في صناعة الاسلحة, والجدير بالذكر ان هذه الاجراءات كان الهدف منها ليس التخفيف عن عبء الشعب العراقي, بل انها مجرد لعب على الكلمات والاستمرار في فرض الحصار وبمباركة دولية مشفوعة بقرارات مجلس الامن الدولي من جهة, وامتصاص المعارضة الدولية ضد العقوبات المفروضة على العراق عام ١٩٩٠. [٣٦].

وقد استمر العمل بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء وتمديده كل ستة أشهر عبر مجلس الامن الدولي، مع استمرار الحصار الاقتصادي الدولي دام قرابة ١٢ سنة، وقبل بدء الحرب الخليجية الثالثة ٢٠٠٣ اوقف الامين العام للأمم المتحدة برنامج النفط مقابل الغذاء بسبب احتمال نشوب الحرب، وسحب العاملين المنتسبين من جانب الامم المتحدة من العراق في ٢٠٠٣/٣/١٦, ولكنه استرجع العمل بالبرنامج مرة اخرى بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٢٨[٣٧].

يشار أنه كان للعراق منفذ وحيد طيلة أيام الحصار وهو ميناء العقبة الأردني (الذي كان أيضاً منفذه خلال فترة الحرب العراقية الايرانية فقد كان العراق يصدر نفطه للأردن بأسعار تفضيلية مقابل فتح حدوده لدخول البضائع المستوردة للعراق، فكان أنموذجاً رائعاً للتعاون الاقتصادي بين البلدين الجارين ،وتزامن هذا القرار الدولي مع قرار آخر تلاه ينص على حظر الطيران في مناطق العراق الجنوبية والشمالية ومنع الطائرات من التواصل بين بغداد ومدن العالم الخارجي، وتم كسر هذا الحظر في سنة ٢٠٢٠عندما بدأت طائرات عربية وروسية بالوصول لمطار بغداد الدولي، حيث استؤنفت بعدها الرحلات الجوية لمختلف العواصم المجاورة.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

الخاتمة

في ختام بحثنا هذا وبعد استعراض جملة الأفكار التي تتعلق بموضوع البحث توصلنا الى جملة من النتائج التي تمخضت عن البحث والتي يمكن ان نسردها في النقاط التالية:

١. ان الفترة الممتدة بين العامين ١٩٩٠- ٢٠٠٣ تعد من اسوء الفترات التي مرت على العراق وشعبه من الناحية الاقتصادية طيلة تاريخه الحديث، فقد كانت حقبة من السنوات العجاف وتردي الأوضاع المعيشية لكافة افراد الشعب العراقي لقد عانى العراقيون من تدمير البنية التحتية للبلد ابتداء من محطات تصفية المياه وشبكات الاتصالات والكهرباء وتردي الواقع الصناعي وشحة في المواد الغذائية والدواء والحاجات الأساسية للحياة ، وتصاعد مستويات الفقر والمرض وأدى الحصار إلى نتائج مخيفة في جميع مجالات الحياة العامة الصحية والبيئية والاجتماعية والتربوية والعلمية والاقتصادية. فقد بلغ حجم التضخم في نهاية عام ١٩٩٤ معدل ٢٤٠٠٠٪ سنوياً، وإن كان قد خف قليلاً في السنوات التي شهدت تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء.

٢. لقد تفاقمت الأوضاع الاقتصادية وتزايدت مظاهر التردي إلى الحد الذي أفقد المجتمع العراقي اواصر المجتمع المتحضر المتماسك الذي كان عليه قبل غزو الكويت. ولعدم قدرة الحكومة على توفير الأجور المجزية لموظفي الوظائف الحكومية وتوقف القطاعات الصناعية، فقد تم تسريح ما يقارب ثلثي القوى العاملة مما عمل على زيادة معدلات البطالة.

٣. وإلى جانب تدهور الجوانب التربوية التعليمية والجامعية وتزايد ظاهرة التسرب وانخفاض مستوى التعليم، واجه العراق ظاهرة هجرة الكفاءات بأعداد كبيرة، وصلت الى أكثر من ٢٥ ألف عالم وباحث وأستاذ جامعي وطبيب متخصص مع ما يقارب أكثر من ٣ مليون عراقي يعيشون في المنافي.

٤. ان الحصار الذي فرض على العراق يعد من اقسى العقوبات التي فُرضت على أي دولة في التاريخ وعانى منها شعب قرابة عقد ونصف كعقوبة او جزاء دولي لإخراج العراق من الكويت، الا ان نظام العقوبات هذا فشل فشلا كبيرا في تحقيق أهدافه الأساسية كعقوبات ضد نظام العراق ، بل أصبحت اثأره المأسوية تطال الشعب العراقي ولم تقم بتغيير سلوك النظام العراقي، بل كانت ذريعة للتدخل الأمريكي في شؤون العراق الداخلية ، وادامة للوجود العسكري والنفوذ السياسي لها في منطقة الخليج العربي ، والدليل على ذلك أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، تحديداً، رفضا عدّة مرات داخل مجلس الأمن وأروقة الأمم المتّحدة، الموافقة على رفع العقوبات الدولية إذا امتثل العراق للشرعة الدولية، لذلك لم يكن من المستغرب أن النظام السابق لم

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

يتعاون بسبب هذا التعنّت الأميركي البريطاني ، مما جعل ملف العقوبات ملفا سياسيا وعنصرا للصراع وتبادل الاتهامات والتراشق الإعلامي بين العراق والولايات المتحدة وبريطانيا .

٥. عمد العراق خلال نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية الى التحايل على العفويات الدولية من خلال إقامة علاقات اقتصادية مع بعض الدول والجهات من خلال تهريب النفط او بيعه خارج إطار مذكرة التفاهم او عبر الأسواق السوداء والاستفادة من العملات الأجنبية التي حصل عليها من هذه العمليات في ادامة وجود وقوة نظامه السياسي، وكان من احدى تلك الوسائل بيع كوبونات النفط الى بعض الجهات والأشخاص والأحزاب السياسية الموالية لنظام العراق.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

الهوامش

(١) زواوي, نادية.(٢٠١٠) . *الحرب العراقية الايرانية بعد ١٩٨٠ وتداعياتها الإقليمية* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة محمد بوضياف المسيلة, كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ص ٤٣-٤٤.

(٢) حسن, فاضل عبد علي .دراسة في العلاقات الدولية ورسم ملامح النظام الدولي الجديد, *مجلة دراسات دولية*, (٨٥). ص ١٩٧.

(٣) سالنجر, بيار (١٩٩١) .*حرب الخليج*, بيروت: دار ازال للتوزيع والنشر, ص ١٩٢.

(٤) احمد, عزة مصطفى محمد .(٢٠٠٤).*الحقيقية الامريكية على مجلس الامن تجاه القضايا في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة (١٩٩٠-٢٠٠٣) (ليبيا, العراق, فلسطين)* ,[رسالة ماجستير, جامعة الخرطوم, كلية الادارة والاقتصاد], ص ١١٤.

(٥) عامر, كمال احمد .(د . ت) .*الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت*, جزء ١ .الهيئة المصرية للكتاب: مكتبة الاسكندرية, مصر, ص ٥٠.

(٦) الازيرجاوي, علي عطية كامل.(٢٠٢٠). *دور الولايات المتحدة الامريكية في فرض الحصار الاقتصادي على العراق من خلال مجلس الامن الدولي ١٩٩٠ - ٢٠٠١* ,[اطروحة دكتوراه, جامعة ذي قار, كلية الاداب], ص ٥٨.

(٧) ذويبي، دراجي .(٢٠١٧). *حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١م (تداعياتها واثارها)*,[رسالة ماجستير منشورة], ص ٢٢-٣٠.

(٨) بجك، باسيل يونس.(٢٠٠٦). *العراق وتطبيقات الامم المتحدة للقانون الدولي (١٩٩٠-٢٠٠٥) دراسة توثيقية وتحليلية*(ط)١, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ص ١٤٤.

(٩) المصدر نفسه, ص ١٤٥.

(١٠)المرایاتي, توفيق.(٢٢ , ٦ , ٢٠٢٢) الحرب وآثارها على تدهور الاقتصاد العراقي (الجريمة الاقتصادية الثانية) https://almadapaper.net/sub/10-229/p04.htm .

(١١) صالح, صالح خلف .المصدر السابق, ص ١١٠.

(١٢) الازيرجاوي, علي عطية, المصدر السابق .

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) الداهري, خلف عبد الجليل ياسين (ت . ع)العراق والفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة, مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم, بغداد, العدد ٢٢, ص ٦.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

(١٥) الازيرجاوي, علي عطية كامل, المصدر السابق, ص ٨٦.

(١٦) حبيب، كاظم .(٢٠١٣). *لمحات من عراق القرن العشرين, العراق في العهد الجمهوري, الاستبداد والحروب والغزو والموت والسقوط*, ج ٣ , دار الاندلس للطباعة والنشر, اربيل, ص ٢٣٦.

(١٧) المصدر نفسه, ص ٢٣٧-٢٣٨.

(١٨) المراياتي , توفيق ، *(٢٠٢٢ , ٦ , ٢٢)* الحرب وآثارها على تدهور الاقتصاد العراقي (الجريمة الاقتصادية الثانية) ، https://almadapaper.net/sub/10-229/p04.htm .

(١٩) المصدر نفسه, ص ٢٣٨-٢٣٩.

(٢٠) الراوي ,محمد مهدي صالح (٢٠٢٢) .*بدء المجاعة عن العراق ، مذكراتي عن سنين الحصار ١٩٩٠ -٢٠٠٣* .منتدى المعارف .ص. ٧٤..

(٢١) المصدر نفسه, ص ٢٤٠-٢٤٥.

(٢٢) بجك, باسيل يوسف المصدر السابق, ص ١٨٠.

(٢٣) منشورات منظمة الطليعة العربية,(٢٠٠٤) . سنوات الحصار: السجل الاسود للأمريكان في العراق, تونس , ص ٤.

(٢٤) المصدر نفسه, ص ١٨٢.

(٢٥) حسن ,كاظم . (ت . ع).*لمحات من عراق القرن العشرين العراق في العهد الجمهوري, سقوط الدكتاتورية صدام حسين, ١٩٩٦-٢٠٠٣* , ج ٤, ص ٢٧.

(٢٦) بجك, باسيل يوسف ,المصدر السابق, ص ١٨٣.

(٢٧) حبيب ,كاظم. المصدر السابق, ص ٢٣٩.

(٢٨) الاسدي ,هناء اسماعيل إبراهيم.(٢٠١٤). الطبيعة القانونية لانتهاكات النفط مقابل الغذاء في العراق, *مجلة رسالة الحقوق ,٧* , (٢٢), ص ١١١.

(٢٩) كاظم ,فرات عبد الحسن. (٢٠١٨). قرار مجلس الامن الدولي ٩٨٦ تجاه العراق برنامج النفط مقابل الغذاء ١٩٩٥_٢٠٠٣, *مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية*,٤٣, (٣٥) , ص ٤١٧.

(٣٠) حبيب, كاظم المصدر السابق, ص ٢٤٥.

(٣١) المعموري ,احمد سامي مرهون والفتلاوي ,عمار كريم.(٢٠١٦). التنظيم القانوني للمشتقات المالية واثرها على اسعار النفط, *مجلة الكوفة للعلوم القانونية, كلية القانون*, ٩ (٢٨), ص ٨٢.

(٣٢) منشورات منظمة الطليعة, المصدر السابق, ص ٨.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

(٣٣) الازيرجاوي علي عطية, المصدر السابق, ص ١٩٣-٢١٨.
(٣٤) منشورات منظمة الطليعة, المصدر السابق, ص ٩-١٠.
(٣٥) حبيب, كاظم , المصدر السابق, ج٣, ص ٢٣٢.
(٣٦) بجك, باسيل يوسف المصدر السابق, ص ١٧٧.
(٣٧) صالح, صالح خلف المصدر السابق, ص ١١٦.

المصادر:

أولا: الكتب.

انور, ايمن.(١٩٩٠). اغتيال الكويت, القاهرة: الدار المصرية للنشر والتوزيع.

بجك، باسيل يونس.(٢٠٠٦). *العراق وتطبيقات الامم المتحدة للقانون الدولي (١٩٩٠-٢٠٠٥) دراسة توثيقية وتحليلية* (ط)١, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت.

حافظ، طالب حسين. (٢٠١٢). ميناء مبارك وآفاق العلاقات العراقية الكويتية, *مجلة دراسات دولية. جامعة بغداد*. (٥٣) .

سالنجر, بيار (١٩٩١) .*حرب الخليج*, بيروت: دار ازال للتوزيع والنشر.

حبيب، كاظم .(٢٠١٣). *لمحات من عراق القرن العشرين, العراق في العهد الجمهوري, الاستبداد والحروب والغزو والموت والسقوط*, ج ٣ , دار الاندلس للطباعة والنشر, أربيل.

عامر, كمال احمد .(د . ت) .*الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت*, جزء ١ .الهيشة المصرية للكتاب: مكتبة الاسكندرية, مصر.

ثانيا : البحوث والرسائل والاطاريح الجامعية :

احمد, عزة مصطفى محمد .(٢٠٠٤).*الحقيقية الامريكية على مجلس الامن تجاه القضايا في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة (١٩٩٠-٢٠٠٣) (ليبيا, العراق, فلسطين)* ,[رسالة ماجستير, جامعة الخرطوم, كلية الادارة والاقتصاد].

الازيرجاوي, علي عطية كامل.(٢٠٢٠). *دور الولايات المتحدة الامريكية في فرض الحصار الاقتصادي على العراق من خلال مجلس الامن الدولي ١٩٩٠- ٢٠٠١* ,[اطروحة دكتوراه, جامعة ذي قار, كلية الاداب].

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

الاسدي ,هناء اسماعيل إبراهيم.(٢٠١٤). الطبيعة القانونية لانتهاكات النفط مقابل الغذاء في العراق, *مجلة رسالة الحقوق* ,٧, (٢٢).

الداهري, خلف عبد الجليل ياسين (د.ت)العراق والفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة, مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم, بغداد, العدد ٢٢.

المعموري ,احمد سامي مرهون والفتلاوي ,عمار كريم.(٢٠١٦). التنظيم القانوني للمشتقات المالية واثرها على اسعار النفط,*مجلة الكوفة للعلوم القانونية, كلية القانون*, ٩ (٢٨).

حسن, فاضل عبد علي (د. ت).دراسة في العلاقات الدولية ورسم ملامح النظام الدولي الجديد, *مجلة دراسات دولية*, (٨٥).

ذويبي، دراجي .(٢٠١٧). *حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١م (تداعياتها واثارها)*,[رسالة ماجستير منشورة].

زواوي, نادية.(٢٠١٠) . *الحرب العراقية الايرانية بعد ١٩٨٠ وتداعياتها الإقليمية* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة محمد بوضياف المسيلة, كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية.

صالح. صالح خلف.(٢٠١٠). *اثر الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية – الامريكية (١٩٨٨-٢٠٠٨)*, [رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة الشرق, كلية الاداب, قسم العلوم السياسية].

كاظم، فرات عبد الحسن. (٢٠١٨). قرار مجلس الامن الدولي ٩٨٦ تجاه العراق برنامج النفط مقابل الغذاء ١٩٩٥_٢٠٠٣, *مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية*,٤٣, (٣٥).

ثالثا: المواقع الالكترونية.

المرايـــاتي , توفيـــق ، (٢٠٢٢, ٦, ٢٢) الحـــرب وآثارهـــا علـــى تـــدهور الاقتصـــاد العراقـــي (الجريمـــة الاقتصـــادية الثانيـــة) ، https://almadapaper.net/sub/10-229/p04.htm .

Anwar, Ayman (1990). Assassination of Kuwait, Cairo: Egyptian House for Publishing and Distribution.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

Bajk, Basil Younis (2006). Iraq and the United Nations applications of international law (1990-2005), a documentary and analytical study (1st edition), Center for Arab Unity Studies, Beirut.

Hafez, Talib Hussein. (2012). Mubarak Port and the Prospects of Iraqi-Kuwaiti Relations, Journal of International Studies. Baghdad University. (53).

Salinger, Pierre (1991). The Gulf War, Beirut: Dar Azal for Distribution and Publishing.

Habib, Kazem (2013). Glimpses of Iraq in the twentieth century, Iraq in the Republican era, tyranny, wars, invasion, death and fall, Part 3, Dar Al-Andalus for Printing and Publishing, Erbil.

Amer, Kamal Ahmed. (Dr. T.). The Egyptian and Arab role in the war to liberate Kuwait, part 1. The Egyptian Heisha Bookstore: Alexandria Library, Egypt.

Second: University research, theses, and dissertations:

Ahmed, Azza Mustafa Muhammad. (2004). The American reality on the Security Council regarding issues in the Arab region after the Cold War (1990-2003) (Libya, Iraq, Palestine), [Master's thesis, University of Khartoum, Faculty of Administration and Economics].

Al-Azergawi, Ali Attia Kamel (2020). The role of the United States of America in imposing the economic blockade on Iraq through the UN Security Council 1990-2001, [PhD thesis, Dhi Qar University, College of Arts].

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

Al-Asadi, Hanaa Ismail Ibrahim (2014). The legal nature of oil-for-food violations in Iraq, Resalat Al-Huquq Journal, 7, (22).

Al-Dahri, Khalaf Abdul-Jalil Yassin (D.D.), Iraq and Chapter Seven of the United Nations Charter, Journal of Al-Rafidain University College of Science, Baghdad, No. 22.

Al-Mamouri, Ahmed Sami Marhoon, and Al-Fatlawi, Ammar Karim. (2016). Legal regulation of financial derivatives and their impact on oil prices, Kufa Journal of Legal Sciences, College of Law, 9 (28).

Hassan, Fadel Abdel Ali (D.D.). A study in international relations and drawing the features of the new international order, Journal of International Studies, (85).

Dhouibi, Draghi (2017). The Second Gulf War 1990-1991 (its repercussions and effects), [published master's thesis].

Zawawi, Nadia (2010). The Iran-Iraq war after 1980 and its regional repercussions [Unpublished master's thesis]. Mohamed Boudiaf University of M'sila, Faculty of Social Sciences and Human Sciences.

righteous. Saleh Khalaf (2010). The impact of the Iraqi invasion of Kuwait on Iraqi-American relations (1988-2008), [Unpublished master's thesis, Al-Sharq University, Faculty of Arts, Department of Political Science].

Kazem, Furat Abdel Hassan. (2018). UN Security Council Resolution 986 towards Iraq, Oil for Food Program 1995_2003, Basra Research Journal for the Humanities, 43, (35).

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317